محضر الجلسة رقم567

التاريخ: الثلاثاء 18 شوال 1428 (30 /2007/10)

الرئاسة: المستشار السيد مصطفى عكاشه، رئيس المجلس.

التوقيت: ساعة وخمس وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الحادية عشرة والدقيقة العشرين صباحا.

جدول الأعمال: الشروع في مناقشة البرنامج الحكومي.

المستشار السيد مصطفى عكاشه، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أيها الحضور الكريم،

طبقا لمقتضيات الدستور والفصل 60 منه، وعملا بالنظام الداخلي للمجلس يعقد اليوم مجلس المستشارين جلستين عموميتين تخصصان لمناقشة البرنامج الحكومي، وذلك بالاستماع إلى مختلف الفرق النيابية والمنظمات النقابية.

وأذكر المجلس الموقر أن هذه الجلسة ستستمر إلى حدود الساعة الواحدة زوالا، فيما ستنطلق الثانية في حدود الساعة الرابعة بعد الزوال، ستكون مخصصة لاستكمال كافة المداخلات.

والآن أبدأ باب المناقشة، وأعطي الكلمة لأول مسجل في هذه المناقشة رئيس فريق الحركة الشعبية الأخ مرون، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد إدريس مرون:

باسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الوزراء والمستشارين المحترمين،

يشرفني باسم الفريق الحركي بمجلس المستشارين، أن أتقدم بعرض موقف فريقي حول التصريح الحكومي الذي قدمه السيد الوزير الأول، أمام مجلسي البرلمان بعد تنصيب الحكومة الجديدة من طرف جلالة الملك محمد السادس نصره الله بتاريخ 2007/10/16.

وينبني موقفنا، على مناقشتنا لهذا التصريح الحكومي مناقشة واقعية، تعتمد البرهان والدليل في تقييم مضمونه، وتستند على مرجعيتنا كحركة شعبية، ناهضت منذ نشأتها في الخمسينات الحزب الوحيد، وكافحت من أجل استصدار قانون الحريات العامة، الذي مرت على العمل به 50 سنة، وناضلت دائما ولا تزال من أجل العناية بالعالم القروي وتأهيله، وجعلت من كرامة المواطن المغربي هدفا مصانا في ظل نظام الملكية الدستورية، بشرعيتها التاريخية والدينية والديمقراطية والشعبية، متشبثين بهويتنا الأصيلة والمتنوعة بمكوناتها الإسلامية والعربية والأمازيغية، وأبعادها الإفريقية والمتوسطية.

إن الحركة الشعبية، الجادة في عملها، والمستعدة أكثر من أي وقت مضى لتجسيد التعبئة الدائمة، وإعادة الاعتبار للعمل السياسي، بناء على ما لامسته من انشغالات لدى المواطن المغربي في المدن والقرى والمداشر، وما أحست به من حاجات ملحة رغم بساطتها في كثير من الأحيان، تلتزم من موقعها في المعارضة، بأن تمارس بنجاعة كافة اختصاصاتها، التشريعية والرقابية، والتمثيلية، في إطار إيجابي ومسؤول.

إن مواقفنا اتجاه البرامج الحكومية ستتخذها بناء على قناعاتنا الراسخة وعلى ما فيه مصلحة المواطنين ومصلحة الأمة، ولا غير ذلك.

السيد الوزير الأول،

قبل تطرقي للمناقشة الدقيقة للتصريح الحكومي، أرى أنه من المفيد أن أبدي بعض الملاحظات العامة حوله:

أولا: إن هذا التصريح عبارة عن جرد للنوايا، تهم مختلف القطاعات، وحتى بصفته هاته أغفل التطرق لمجالات حيوية، مثل الغابات، محاربة التصحر، والتنمية المستدامة، التي تعتبرها دول العالم ومنظماتها، أساس تمكين الأجيال الحاضرة من تلبية حاجاتها دون حرمان الأجيال القادمة من ذلك.

ثانيا: أجهز التصريح الحكومي إجهازا على العالم القروي سواء في هيكلته الحكومة، أو في توجهات تصريحها الذي لم يتعامل معه، كقطاع ذو أهمية قصوى، يهم أكثر من نصف ساكنة المغرب.

ثالثا: غياب مضامين البرامج التي اعتمدتها الأحزاب المكونة لجزء من الحكومة خلال الحملة الانتخابية السالفة، وبهذا تكون قد أدارت ظهرها لما وعدت به في أقل من شهر، مما يفقد المصداقية التنافسية للبرامج، ويكرس خطر العزوف الانتخابي والسياسي.

رابعا: إن الإكراهات الاجتماعية والاقتصادية، والهيكلية، الداخلية والخارجية، التي يعرفها المغرب اليوم قد تعصف بالتوازنات الماكرواقتصادية، نظرا لانخفاض المداخيل المرتقبة والارتفاع الأكيد والمؤكد للمصاريف، وغياب كامل لمنظور معالجة هذه الإشكالية.

خامسا: الإغفال المطلق للتصريح الحكومي لوضعية الغرف المهنية التي رغم دستوريتها تجد نفسها مكبوحة للقيام بالدور المنتظر منها في الميدان التأطيري والاقتصادي والاجتماعي.

سادسا: غياب مطلق لكيفية تدبير الدين الخارجي الذي يستنزف الميزانية سنويا.

سابعا: رغم أن خطاب جلالة الملك بمناسبة افتتاح الدورة الأولى للولاية التشريعية الثامنة يوم الجمعة 12 أكتوبر 2007، وضع برنامجا كاملا، واضح المعالم، ومحددا لأولويات عمل الحكومة والبرلمان، فإن الحكومة التي كان يكفيها الإعلان عن وضع السبل والآليات، والوسائل، والآفاق الزمنية، لبلورة وتنفيذ ما تضمنه الخطاب الملكي لتكون ناجعة وناجحة، فضلت أن تعرض تصريحا، من 39 صفحة فضفاضا، لا هو جذاب في قراءته ولا مفيد في محتواه، لا هو ليبرالي ولا هو يساري، بل بدون طعم سياسي أولا منظور سياسي متكامل، هو عبارة عن مجرد تجميع لجدادات قطاعية.

السيد الوزير الأول،

قال جلالة الملك في خطابه السالف الذكر بخصوص عمل مجلسي البرلمان: " فإني أدعو للتنسيق والتعاون بين المجلسين في اتجاه عقلنة وترشيد عملهما، باعتبارهما برلمانا واحدا تتكامل فيه الأدوار وليس برلمانيين مختلفين ". (انتهى النطق الملكي).

تنفيذا وعملا بدعوة جلالة الملك هذه، فإن فريقنا بمجلس النواب، بسط البارحة في مداخلته موقف الحركة الشعبية، من التصريح الحكومي، في المجال السياسي، والإصلاحات المؤسساتية، والقضاء، وإصلاح الإدارة، والأمن، وقضية هويتنا المغربية، ومحاربة الرشوة، وتخليق الحياة العامة، ودعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية...إلخ.

على أنني سأناقش الآن بالتفصيل مجالات الاهتمام الكبرى لمكونات مجلسنا الموقر، وهي على التوالي: المجال الاقتصادي، والمجال الاجتماعي ومجال اللامركزية واللاتركيز.

السيد الوزير الأول،

تضمن التصريح الذي قدمتموه أمامنا جملة من الرغبات والأماني في المجال الاقتصادي، لكن للشعب المغربي انتظارات آنية، وأخرى متوسطة، وأخرى بعيدة المدى، وتصريحكم لم يأت برؤية واضحة تطمئننا بخصوص هذه الانتظارات، نعم تحدثتم عن الأوراش الكبرى، نحن نعرفها وهي في طور الإنجاز في أغلبها، ونصفق لها بحرارة، ولكن نتائجها لا يمكن أن تستجيب للإنتظارات الآنية للمواطن المغربي، التي جعلته يخرج إلى الشارع معبرا عن وضعيته الاقتصادية والاجتماعية الصعبة، إذ هناك من هو عاطل اليوم ويريد أن يقتات، ويتداوى، ويستجاب لحاجياته اليومية.

السيد الوزير الأول،

إن العولمة، بما فيها اتفاقية التبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي، ومستلزمات منظمة التجارة العالمية، وآفاق بناء اتحاد دول البحر الأبيض المتوسط، ستستوجب دعم مقاولتنا الصغيرة والمتوسطة على المستوى الضريبي، وعلى المستوى الطاقي، وعلى مستوى السلم الاجتماعي، والإصلاح الإداري، وتبسيط المساطر، وضمان التمويل بشروط مرضية، من أجل ضمان تنافسيتها.

لقد صفقنا للإجراء الضريبي الذي اعتمدتموه، الذي جاء به التصريح الحكومي، لكن كنا نأمل أن يتضمن هذا الأخير إجراءات متكاملة، تهم الإصلاح الضريبي الشامل، بعدما تم تجميع النصوص المتعلقة به في السنوات الثلاثة الأخيرة، ووضع مدونة جديدة للاستثمارات، ووضع خطة واضحة بخصوص دمج القطاع الغير المنظم وهيكلته، ووضع إطار ضريبي واضح بخصوص التعليم الخصوصي بكل أشكاله وأنواعه.

كما أن التصريح لم يأت بالإجراءات الضرورية لتفعيل المراكز الجهوية للاستثمار، التي أحدثت في السنوات الأخيرة، وصفقنا لها، قبل أن يتبين أنها عبارة عن مرافق إدارية إضافية، على المستثمر أن يمر بها، في حين أن دورها انحصر حتى الآن في تسليم الشواهد السلبية التي تدخل في تهييء ملفات إحداث المقاولات الجديدة.

أما بخصوص قطاع الصيد البحري، فلم يتضمن تصريح الحكومة الإجراءات التي سيعتمدها من أجل تعزيز المكتسبات التي حصل عليها المغرب خلال الخمس سنوات الأخيرة، والتي ساهمت في الحفاظ على مخزوننا السمكي، ومكنت المغرب من تحصين القطاع في إطار تشاركي

مع الاتحاد الأوربي، ومع ضمان مردوديته، رغم انخفاض عدد السفن العاملة في المياه المغربية.

السيد الوزير الأول،

تضمن التصريح الحكومي أيضا سرد قطاعات اقتصادية منتجة في غاية من الأهمية، بل قطاعات استراتيجية دون أن يحيطها بإجراءات تدبيرية وإجرائية ملموسة، محددة الأهداف والوسائل للرفع من مردوديتها.

يأتي على رأس هذه القطاعات القطاع الفلاحي، حيث أعرض التصريح عن إيلائه الأهمية التي تليق بمكانته الاقتصادية والاجتماعية، سواء على مستوى إسهامه في معدل النمو الاقتصادي أو على مستوى إسهامه في خلق مناصب الشغل، وكأنه فقد تلك الأولوية التي كان يحظى بها دائما، ولذلك لم نعثر في البرنامج الحكومي على ما يدعم المكاسب التي تحققت خاصة في مجال الأمن الغذائي، والإنتاج الحيواني والتشجير، وأسعار الفائدة التي نزلت لأول مرة إلى أقل من 5% في القروض.

كما يبقى القطاع الفلاحي المرتبط بالأراضي الصالحة للزراعة، يتطلب متابعة سياسة عقارية فلاحية تسهل الحصول على الملكية، وتحد من ظاهرة التوزيع الغير المتوازن للأراضي، وذلك عن طريق متابعة تشجيع ضمها.

وتبقى أيضا الفلاحة مرتبطة بالعالم القروي، هذا العالم الذي غيبتموه، وغيبته التشكيلة الحكومية التي ترأسونها، السيد الوزير الأول، رغم مكانته القصوى من أجل بناء المغرب الجديد، هذا القطاع الذي لا يمكن أبدا أن يختزل في التنمية المندمجة التي لم توضحوا معالمها، وهو أمر لا يخدم استقرار الساكنة القروية، وسيزيد لا محالة من تفاقم ظاهرة الهجرة نحو هوامش المدن، التي أصبحت مرتعا للجريمة والانحراف والتطرف.

لا بد كذلك من الالتزام بسياسة فلاحية واضحة مندمجة في بناء عالم قروي متحرك نحو التقدم، يمكن من ربح رهان التوازن المجالي، والقضاء على التمايز الاجتماعي المتفاقم بين الحواضر والبوادي.

إن البرنامج الحكومي لا يوحي بأن الحكومة تمتلك رؤية واضحة مدروسة لتقوية الاقتصاد الوطني، فكل الإجراءات التي وردت في هذا التصريح لم تأت بأي ابتكار لبناء هذا الاقتصاد، هذا البناء الذي يفرض تطوير قطاعات ذات القيمة المضافة العالية، وإبرازها، والتميز بها، مع أخذ الحيطة والحذر من التقلبات الدولية، وهزات السوق العالمية، ومن التقلبات المناخية.

السيد الوزير الأول المحترم،

إذا كنا سعداء ومرتاحين لما حققه القطاع السياحي خلال الخمس سنوات الأخيرة من نتائج إيجابية كانت ثمرة وضع وإنجاز برنامج واضح ومحدد اعتمدته الحكومة السابقة، تمثل على الخصوص في المخطط الأزرق وتوسيع الطاقات الاستيعابية في المدن السياحية التقليدية كفاس ومراكش وغيرهما، وفتح الباب أمام شركات النقل الجوي الأجنبية والتنافس ووضع برنامج للتكوين المهني لصالح القطاع السياحي وتوفير القروض للمستثمرين، فإنه بالمقابل لا نجد ضمن التصريح الذي قدمتموه أكثر من الإعلان عن رغبتكم في رفع الطاقة الإيوائية من 150.000 إلى 265.000 سرير ورفع مداخيل السياحة من 60 مليار درهم إلى 90 مليار درهم في أفق 2012.

إننا لسنا مرتاحين، السيد الوزير الأول تماما بأن يختزل تصريحكم قطاعا استراتيجيا معول عليه في رفع التحدي الاقتصادي في مجرد سرد ما تودون الوصول إليه من نتائج دون الإشارة إلى نوعية البرامج والوسائل والآليات التي ستعتمدونها لبلوغ ذلك، فالسياحة هي صناعة قبل كل شيء، وأول نشاط اقتصادي في العالم، بإمكانه إن توفرت له الظروف والإمكانيات، أن يخلق الثروات ومناصب الشغل وينعش الاستثمارات، ويجلب العملة الصعبة، ويقوم بتنشيط قطاعات أخرى موازية كالصناعة التقليدية والثقافة والنقل والتجارة والبناء، إضافة إلى الدور الهام الذي يمكن أن يلعبه في التنمية الجهوية، وفي التعريف بمؤهلات بلادنا الحضرية الغنية والمتنوعة، ولا يخفى عليكم مدى حساسية هذا القطاع في نفس الوقت لأدنى التقلبات العالمية، والأمنية منها على الخصوص، وعليه لا بد من أخذ ما يكفي من الاحتياط في هذا الجانب، ومنها تشجيع السياحة الداخلية التي إن هي نجحت، سيندمج فيها المغاربة، خصوصا أولئك الذين يقضون عطلهم خارج المغرب.

أما بخصوص المجال الاجتماعي، السيد الوزير الأول المحترم، فإن البرنامج الحكومي تضمن إجراءات عمومية غير واضحة، تهم محاربة الفقر والهشاشة والتهميش والعجز الاجتماعي، إلا أنها في نظرنا داخل الحركة الشعبية، تبقى إجراءات محدودة الآفاق اعتبارا لكون محاربة ظاهرة الفقر والإقصاء الاجتماعي، التي تتسع وسط الشرائح المجتمعية

العريضة في تقديرنا تتطلب سياسة حكومية شاملة، ومندمجة في الآن نفسه وواضحة، واعتماد سياسات اقتصادية تنموية حقيقية تضمن للمواطن المغربي فرصا للشغل وحياة وعيشا كريمين، فالمؤشرات تدل على مزيد من تقهقر ترتيب المغرب في مجال التنمية البشرية، فهو مصنف الآن في المرتبة 123 في سلم التنمية البشرية، كما نسجل على البرنامج الحكومي عدم التطرق ولو على سبيل الإشارة، إلى إجراءات حماية المستهلك، خصوصا في ظل حالات الغش والمضاربات وغياب رقابة أجهزة الدولة المختصة.

كنا ننتظر أن يأتينا تصريحكم، السيد الوزير الأول، ببرنامج أو خطة لمحاربة ظاهرة التسول التي أصبحت تشكل وصمة عار في جبين المغرب والمغاربة، وتضرب في العمق انتظارات القطاع السياحي، خصوصا بعد فشل الإستراتيجية الوطنية لمحاربة التسول التي أطلقتها وزارة التنمية الاجتماعية.

إن التصريح الحكومي تضمن إجراءات اجتماعية نعتبرها استمرارية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أطلقها جلالة الملك محمد السادس نصره الله، كتسريع وثيرة برامج محاربة التهميش والهشاشة بالجماعات الأكثر فقرا، وبالأحياء التي تعاني من الإقصاء، والرفع من نسبة الأنشطة المدرة للدخل، ومشاريع التشغيل الذاتي، ونحن في الفريق الحركي نعتبر الحديث عن مدى فشل أو نجاح المبادرة الوطنية للتنمية البشرية هو سابق لأوانه، لأن تقييم نتائج هذا الورش الكبير لن يكون موضوعيا إلا بعد انتهاء شطره الأول المحدد في أواخر سنة 2008، آنذاك سيكون لنا تقييم شامل لهذا المشروع المجتمعي.

أما في قطاع الصحة الذي نعتبره في الحركة الشعبية من الأولويات لارتباطها بالمواطن المغربي كيفما كان وأيا كان، فقد أشار البرنامج الحكومي إشارة محتشمة إلى بعض الإجراءات التي تنوي أن تتخذها الحكومة، نسجل على التصريح الحكومي كونه أهمل قطاعا اجتماعيا ملتصقا بكل فرد كما سلف، ولم يعطه ما يستحقه من عناية، إذ مر عليه مرور الكرام، رغم ما يعرفه هذا الأخير من اختلالات عديدة، سواء بالمدن أو القرى، ولم يتضمن أية إشارة للتغطية الصحية التي يراهن عليها المواطن المغربي لتمويل الخدمات الصحية.

وإذا كان القطاع الخاص مكون أساسي وضروري للقطاع الصحي ببلادنا، فالبرنامج الحكومي لم يتطرق لتأهيله وتنظيمه ومراقبته، وفي الوقت الذي يعرف فيه القطاع خصاصا كبيرا، نسجل عدم إشارة البرنامج الحكومي لسياسة تهدف إلى توظيف وتشغيل الأطر الطبية والممرضين.

وإيمانا منا بأهمية هذا القطاع، فإننا نطالب أن تضع الحكومة استراتيجية ومخططا واضحا، ومحدد الأهداف، للنهوض به الصحي بإشراك مختلف الفعاليات، خاصة الجماعات المحلية، بدل سن إجراءات ترقيعية سنوية، وإعطاء أهمية بالغة لتجهيز المستوصفات والمراكز الصحية بالعالم القروي، وتزويدها بالموارد البشرية، مع تقوية دور لجان التفتيش، والعمل على الرفع من نسبة 0,76 سرير لكل 1000 نسمة إلى 2 سرير لكل 1000 نسمة في أفق 2012.

السيد الوزير الأول،

إن قطاع الإسكان و التعمير أصبح عنصرا أساسيا في معادلة رفع التنمية، وإحدى الآليات الرئيسية في بلورة المشروع التنموي، وإحداث فرص الشغل.

ونحن في الحركة الشعبية نرى أن البرنامج الحكومي ركز كثيرا على عدد الوحدات السكنية المنجزة سنويا، وهذا يهم المواطن المغربي طبعا، ولكن يهمه أيضا، ملاءمته لمتطلباته العائلية، وعاداته وتقاليده، وجودته، وسعره، وسعر فائدة القروض، وطول السنوات التي تنتظره لتسديد ديونه، والملاحظ أن كل هذه الأمور غائبة في نوعية البناء الاقتصادي المقدم للمستهلكين حاليا، فالخطاب الملكي ليوم 11 أكتوبر 2002 بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من الولاية التشريعية السابعة للبرلمان كان واضحا في هذا الشأن، إذ اعتبر جلالته نصره الله السكن اللائق من الأولويات الأربع للعمل الحكومي.

كما أننا نسجل غياب سياسة حكومية واضحة تهدف إلى وضع حد للارتفاع المهول لأسعار العقار، إذ لا يعقل ومن غير المنطقي أن يكون ثمن المتر المربع بالمغرب هو تقريبا نفسه بفرنسا وبإسبانيا، وبدول أخرى.

كما لا تفوتنا الفرصة للتساؤل عن ما هي نتائج وأهداف عملية تسخير وتعبئة آلاف الهكتارات من الأملاك المخزنية، وأراضي الجموع مادام سعر السكن الاجتماعي والعقار بصفة عامة في تصاعد مستمر ؟

السيد الوزير الأول المحترم،

لأول مرة في تاريخ المغرب، نتوفر على ميثاق للتربية والتعليم، نال موافقة كل المؤسسات، وكل القوى الحية في البلاد، وحدد ما يجب القيام به مع الأجندة الزمنية للإجراءات الإصلاحية التي يجب اتخاذها،

وحدد العشرية (2001 ــ 2010) من أجل إنجاز كل الأولويات بهذا القطاع الذي يهم التعليم بكل مستوياته وأصنافه، إضافة إلى التكوين المهني والبحث العلمي ومحاربة الأمية، ونصب جلالة الملك المجلس الأعلى لمتابعة وإغناء وتقويم الميثاق، فعلى الحكومة، وهي مدعومة بموافقة الجميع على مضامين الميثاق، أن تلتزم بالأولوية التي يحظى بها هذا القطاع دون نزاع، ونحن في المعارضة سنكون أول المصوتين معها والمصفقين لها، والمحتجين عليها بشدة أيضا إن لم تفعل في غضون الأيام القليلة القادمة.

إنه مصير المغرب بأسره، ولا يحق لأحد أن يؤخرنا عن الميعاد، للخروج من أزمة التربية والتعليم التي نعيشها.

أما بخصوص التشغيل، فالآليات التي ستعتمدها الحكومة هي تلك المعمول بها حاليا، وأبانت عن محدوديتها، فكيف ستتمكن، السيد الوزير، الآن من خلق 250.000 منصب شغل إضافي في كل سنة بآليات عرفنا قدرتها ؟

أما بخصوص التوظيف في إطار الوظيفة العمومية، فإننا نتعجب كيف ستتمكن الحكومة من خلق 16.000 منصب بعد أن قلصت الحكومات السابقة مناصب الشغل إلى ما أقل من 10.000 منصب سنويا، وقامت بالتشجيع على عملية المغادرة الطوعية التي هدفت إلى تقليص نسبة كتلة الأجور من الميزانية العامة، هذه بشرى، لكن لا ندري كيف ومن أين سيتمكن لكم ذلك ؟

كان بودنا أيضا أن يتطرق التصريح لمحاربة ظاهرة الهجرة السرية من وإلى المغرب، وكيف سيتم معالجتها والتعامل معها ؟

السيد الوزير الأول المحترم،

بخصوص اللاتركيز الإداري، الذي ينبغي أن يكون في خدمة اللامركزية، ليس في التصريح الحكومي اجراءا واحدا، أو فكرة مدققة يمكن اعتمادها، لتحقيق تفاعل الازدواجية (رئيس المجلس ــ وممثل السلطة المركزية) في التسيير الذي تعرفه الجماعات المحلية، ولا يعدو الكلام عن السعي لجعل القيادة كوحدة أولية ومنطلق للتأطير، وجعل الدائرة إطارا للتنسيق، والعمالة...إلخ أن يكون لغوا وكأن هذه الوحدات تقوم الآن بشيء آخر غير ذلك.

نرجو أن تأتينا الحكومة بإصلاح حقيقي في مجال اللاتركيز، حين تتمكن من بلورة رؤية واضحة في هذا المجال، الذي يطرح الآن إشكالات كبرى لتدبير الجماعات المحلية.

أما بخصوص اللامركزية التي تعتبر الجماعات المحلية بمستوياتها الثلاث، ترجمتها على أرض الواقع، فلم يأت التصريح الحكومي، بأدنى التزام يمكننا من معرفة الأجوبة عن التساؤلات الكثيرة والمتنوعة، والتي تستلزمها الحكامة الجيدة والناجعة، للجماعات المحلية، وتقتضيها مراقبة الناخبين لمجالسهم ومحاسبتهم وجزائهم على الثقة التي وضعوها فيهم، وعلى رأس هذه التساؤلات:

ــ كثافة الجماعات المحلية بمستوياتها الثلاث، ومدى استجابتها لتلبية سياسة القرب مع المواطنين، وانسجام وملاءمة التقطيع المعمول به حاليا.

ــ ما مدى استجابتها لتكامل الأدوار والمهام فيما بينها ؟

ــ هل تم تمكينها من صلاحياتها الطبيعية المرتبطة بها ؟

ــ وهل تم نقل الصلاحيات والوسائل والسلط من الأجهزة المركزية إلى هذه الجماعات المحلية حسب ما ينص عليه القانون، ولماذا لم يتم حتى الآن ؟

ــ ألا تعتبر الوصاية على الجماعات المحلية في شكلها الحالي فرملة لتقدم هذه الجماعات، بل إهانة لمجالسها عندما تغير في بعض الأحيان مقررات المجالس بمقررات أخرى تمليها سلطات الوصاية ؟

ــ أليس من المضر بالمصلحة العامة أن يكون رئيس الجماعة المحلية ملزما لإستدعاء أي مسؤول محلي يمثل قطاعا آخر من القطاعات الوزارية، يكون ملزما بالمرور عبر ممثل السلطة بهذه الجماعة ؟

ــ ألم يحن الوقت بعد لإرساء توازن في السلط بين المجالس الجماعية، وممثلي السلطة المركزية ؟

ــ ألم يحن الوقت ليكون رؤساء المجالس الإقليمية، والمجالس الجهوية آمرين بالصرف لميزانية مجالسهم، عوض العمال والولاة، مادام المجلس الأعلى للحسابات قد تمكن الآن من وضع هياكله الجهوية، وتمرس على المراقبة، ومادام القضاء الإداري أخذ مكانته هو الآخر؟

ــ هل ستبقى الجماعات المحلية رهينة في مداخيلها بما قد تجود به الوزارة الوصية لتغطية خصاصها ؟

ــ وهل ستبقى ميزانيتها الهزيلة في حدود 3.5% من الناتج الداخلي الخام، في الوقت الذي تفوق في دول أخرى 15 % من ناتجها الداخلي الخام؟

ــ هل ستظل الجماعات المحلية، تفتقر حتى لنظام الوظيفة العمومية المحلية ؟

— هل سيظل نمط الاقتراع على حاله، يفرز خليطا لا هوية له بالجماعات المحلية كما بالبرلمان ؟

السيد الوزير الأول المحترم،

إن وضع الآليات، والآفاق الزمنية لتجاوز مثل هذه الأسئلة وأخرى، هي المنتظر الإعلان عنها بدقة من طرف الحكومة، لتتجاوز الجماعات المحلية وضعها الحالي، وتنخرط فعليا في خدمة المواطن بمسؤولية واضحة، ورغبة في ربح النجاح وفي تحقيق برامج طموحة يكون المواطن المغربي مساهما فيها، وراض عنها.

إن الجماعات المحلية هي الحلقة التي لا غنى عنها في تحقيق ما هو أهم بالنسبة للمواطن، ألا وهو ببساطة "عيش حر كريم" كما قال جلالة الملك.

السيد الوزير الأول المحترم،

إن الحكومة رغم أنها تعلم علم اليقين أن المغرب يعرف تباينات كبرى بين مختلف جماعاته الترابية، بخصوص تأهيلها وتجهيزها، وإذا كانت الدولة وهي صائبة فيما فعلت، عززت مكانة البعض منها باستقبالها للأوراش الكبرى المهيكلة التي من شأنها أن تدمج المغرب في السيرورة الاقتصادية العالمية، ووجهت إليها صناعات مهمة تدر عليها المداخيل، وتخفف عنها البطالة، وتجعلها مغربا جديدا يتحرك نحو التطور والرقي بسرعة فائقة، ونحن سعداء لذلك، فإننا كنا ننتظر من التصريح الحكومي أن ينص على ما من شأنه أن يمكن الجماعات الأخرى من تدارك نقصها، وتأهيل نفسها لنعيش جميعا كمغاربة في مغرب واحد، تضيق الهوة بين أطرافه، بانتشار عادل للخيرات بين أرجائه.

السيد الوزير الأول المحترم،

إننا وبكل صدق لا نعرف، بعد التمحيص في التصريح الحكومي ماذا ستقوم به الحكومة في الأشهر الأولى، من توليها تدبير الشأن العام لأن أولوياتها ليست واضحة، ووسائلها لم تعلن عنها، ولكن نعدها بأننا سنسائلها من جديد خلال دراسة القانون المالي بخصوص ذالك لنتابع مراقبتها على ضوء الجديد الذي ننتظر أن نطلع عليه في الأيام القليلة المقبلة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد رئيس الفريق. والآن الكلمة للسيد رئيس الفريق الاستقلالي المستشار السيد عبد الحق التازي، فليتفضل.

المستشار السيد عبد الحق التازي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة الوزراء والمستشارون المحترمون،

أتشرف بتقديم مساهمة الفريق الاستقلالي في مناقشة برنامج الحكومة كما عرضه السيد الوزير الأول الأستاذ عباس الفاسي أمام مجلسنا يوم الخميس الماضي.

بداية أود أن أعرب للسيد الوزير الأول ولكافة أعضاء الحكومة عن تمانئنا على الثقة الملكية التي حظيت بها وعن متمنياتنا لكم بالتوفيق في خدمة بلدكم وتحقيق انتظارات الشعب المغربي وطموحاته في هذه المرحلة الدقيقة

إن الشعب المغربي يحتاج قبل كل شيء إلى تدابير ترفع عيش المواطنين، وتضمن لهم الكرامة والحرية والأمن، وتحقق الاطمئنان على حياتهم ومتاعهم ومستقبل أبنائهم، وتقوي أواصر ارتباطهم بقيم المواطنة والتضامن، من أجل تحصين الوطن والمحافظة على قيمه وشخصيته الحضارية المتميزة؛ واستثمار الإمكانيات الحقيقية للانتقال إلى مرحلة أعلى في نموه السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

السيد الوزير الأول،

لقد تتبعنا مع كل الرأي العام مشاوراتكم لتشكيل الحكومة، التي كلفكم باقتراحها جلالة الملك وفق ما يقضي بذلك الدستور، والتقاليد الديموقراطية المرعية. باشرتم مهمتكم بتراهة وبتقدير مسؤول للمعطيات التي أفرزها اقتراع 7 شتنبر.

وبغض النظر عن ردود الفعل المتباينة في خلفياتها ودوافعها قبل وبعد تعيين الحكومة الجديدة، فإن الأهم بالنسبة إلينا اليوم، هو رفع التحدي الذي أعلنتم عنه في برنامجكم، بضرورة التفكير في أنجع وسائل التعبئة و الانخراط في تعزيز بناء صرح ديموقراطي حقيقي.

إن إعادة الاعتبار للعمل السياسي هو الخط الفاصل بين السلبية التي يعبر عنها خطاب التيئيس والتأليب، والإيجابية التي تعكسها عزيمة الأمل و إرادة الإصلاح.

إن تنفيذ برنامجكم لا يمكن أن يتم بدون ترشيد الحكامة وتحسين تدبير الشأن العام، ونحن الذين نتطلع دائما إلى تقوية الفصل بين السلط وتأمين فعالية المؤسسات نريد أن تكون حكومتكم ذات سلطة تنفيذية، مسؤولة وفعالة، وأن تحقق هيكلتها الجديدة كأقطاب وازنة وظائفها بما هو منتظر منها من عقلانية وعدم التداخل في المهام والأدوار.

— نريد أن يضطلع البرلمان بفعالية وعقلانية بمهام التشريع ومراقبة العمل الحكومي، وأن يسهم الحوار والتشاور المستمر بين السلطتين في ترسيخ ثقة المواطن وإعادة الاعتبار للديمقراطية وآلياتها.

— نريد سلطة قضائية مستقلة فعالة ومنصفة مؤهلة لحماية القانون، ضامنة للحقوق والحريات الفردية والجماعية ساهرة على احترام الواجبات والمسؤوليات حامية للمال العام ولقيم المجتمع الحداثي.

— نريد إدارة حديثة فعالة في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، منسجمة مع الدور الجديد للدولة، منصفة لمختلف العاملين بها، مواكبة لحاجيات المجتمع، منفتحة على المواطن، شريكة أساسية في أوراش الإصلاح.

— نريد مزيدا من الفعالية والصرامة في وسائل تخليق الحياة العامة والقضاء على جميع أوجه الفساد التي تعطل مسيرة التنمية من رشوة ومحسوبية وشطط واستغلال النفوذ والريع والامتيازات.

تلك هي التطلعات التي من حقنا أن نعلقها على حكومتنا، وقد وصفتم البرنامج الذي تقدمتم به أمامنا بكونه برنامج الإصلاح وبرنامج الأمل، والتزمتم بتعبئة كل الطاقات والإمكانيات لتحقيقه. إننا نثق في قدرات شعبنا على رفع هذا التحدي وكسب هذه الرهانات.

السيد الرئيس،

إن الفريق الاستقلالي باشر طيلة السنوات العشر الماضية، مهامَ دعم ومواكبة العمل الحكومي، وساند بفعالية الإصلاحات الأساسية التي شهدتها بلادنا مع حكومة التناوب التوافقي والحكومة الموالية.

نحن عازمون على مواصلة هذا الدور، لاقتناعنا بأن برنامجكم — السيد الوزير الأول — يشكل استمرارية في تعزيز الإصلاحات الكبرى، وتدعيم مكاسب البلاد وتسريع وثيرة الإنجاز، إنها رسالة من أغلبية نريدها دائما فاعلة ومنسجمة وقوية، إيجابية ومسؤولة، حاضرة ومؤثرة.

إن الذي يهمنا كديموقراطيين، أنكم تقدمتم ببرنامج حددتم فيه التزامات الحكومة خلال السنوات الخمس القادمة، وأن هناك أغلبية مساندة لكم ولبرنامجكم، سيكون من واجبها السياسي والأخلاقي، متابعة تنفيذه معكم، كأغلبية مساهمة مشاركة لا مجرد أغلبية متلقية أو آلية تصويت أوتوماتيكي؛ وأن هناك معارضة قد لا يقنعها ما تعرضونه من تدابير وإجراءات ووسائل، من حقها أن تدافع عن رؤاها وتسعى إلى الإقناع ببدائلها.

إننا إذ نسجل التزامكم بتطوير التفاعل مع العمل البرلماني، بتوطيد علاقات التشاور والحوار، وتكثيف الحضور إلى الجلسات العمومية وأشغال اللجان والمراقبة والاعتناء الخاص بالمبادرات التشريعية لأعضاء البرلمان، نؤكد أن مناخ الإصغاء المتبادل يقتضي من الحكومة والبرلمان الحرص باستمرار على إرساء ثقافة التواصل بينهما وبين كل منهما والرأي العام واستثمار كل الآليات القانونية والدستورية كي يكون البرلمان منبر فعل إيجابي عقلاني رشيد، في مستوى رهانات هذه المرحلة.

ولذلك نود أن نقول لكم أن تفعيل عمل لجنة التنسيق الحكومية بشكل مستمر سيكون أمرا إيجابيا وداعما للتنسيق الرصين العقلاني والمسؤول بين الحكومة وأغلبيتها في البرلمان.

السيد الرئيس،

لا جدال بأن قوة ومناعة بلادنا تكمن في الإجماع الحاصل حول ثوابتها ومقدساتها، ومن عناصر قوة أي برنامج حكومي الاستناد على هذه المرتكزات: المرجعية الإسلامية والملكية الدستورية والوحدة الترابية.

إن فريقنا يثمن التزام الحكومة بالعمل على ترسيخ الهوية الوطنية المغربية التي يعتبر الإسلام دعامتها الأولى والأساسية، وكذا مواصلة التعبئة من أجل الانتصار للمبادرة الملكية بتخويل أقاليمنا الجنوبية نظاما للحكم الذاتي في إطار الوحدة الترابية والسيادة الوطنية، وعزمها مواصلة إنجاز مختلف الأوراش المفتوحة في هذه الأقاليم، وتحديد وسائل ومقاربات إنجاز البرامج التنموية وفق الخصوصيات الجهوية، وذلك يؤكد الاقتناع الراسخ بمقاربة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتعزيز التشبث بوحدة التراب كإحدى أولويات وثوابت الأمة المغربية.

إن الدعوة الموجهة من السيد الوزير الأول في تصريحه أمام البرلمان إلى كل الأطراف وأساسا إلى الإخوة في الجزائر الشقيقة، رسالة جديدة لتأكيد انفتاح المغرب قصد تغليب روح الأخوة وحسن الجوار ، وللحسم نهائيا في توتر مصطنع يضر بمصالح المنطقة ويعطل طموحات شعوبها لاستكمال صرح المغرب العربي . وهذا لا يثنينا عن تجديد

الدعوة بإلحاح إلى ضرورة مواصلة المساعي من أجل رفع الحجز الذي يطال إخواننا قسرا بمخيمات الحمادة بتندوف.

ولا يفوتنا في هذا السياق التذكير بضرورة استحضار مطالبنا المشروعة في استرجاع سبتة ومليلية السليبتين والجزر التابعة لهما، ودعوة جارتنا إسبانيا إلى التسليم بضرورة فتح حوار حضاري لإنهاء وضع استعماري لا يليق بتطور العلاقات الدولية والقيم الإنسانية.

السيد الرئيس،

لقد أولى التصريح الحكومي عناية خاصة، لمسألة تقوية قيم المواطنة المسؤولة، مؤكدا وجوب ضمان الحقوق الأساسية وصيانتها ومشددا في المقابل على حتمية قيام المواطنين بواجباتهم اتجاه المجتمع.

إن التزام الحكومة باعتماد سياسة متشبعة بالهوية المغربية في تعددها الثقافي واللغوي والحضاري، ومواصلة دعم المكونات الأساسية للهوية الوطنية في البرامج التعليمية والثقافة والإعلامية، يتجاوب مع الانتظارات التي طالما عبرنا عنها، ولذلك فنحن معتزون بما أعلنتم عنه من عزمكم على إبلاء عناية خاصة للرفع من شأن اللغة العربية وحضارتها، خاصة في الإدارة والحياة العامة، وكذا الأمازيغية باعتبارها من العناصر الرئيسية للشخصية المغربية، وفي هذا الصدد ندعو الحكومة إلى المسارعة بتدارس المقترح القانوني الذي تقدم به فريقنا منذ سنوات، ولازال معروضا قيد الدرس على لجنة العدل ينتظر البت ، حتى يعتمد التشريع الهادف إلى تعريب الإدارة والحياة العامة وهو يتوافق تماما مع الالتزام الذي أعلن عنه السيد الوزير الأول .

إن هذا الاختيار من صميم مقومات الهوية الوطنية، ولا يعني أبدا – كما يصوره بعض الغلاة – أي انغلاق بقدر ما يدعم منظور تكريس الشخصية المغربية في تفاعلها وانفتاحها المؤكد على محيطها القاري ومحيطها الدولي.

السيد الرئيس،

لقد جعل البرنامج الحكومي من تسريع التنمية الاقتصادية وتقوية التماسك الاجتماعي، منطلقاته الأساسية لمواصلة المجهود الذي تبذله بلادنا لمعالجة مختلف أوجه الإشكالات التي تجابهها، وفي مقدمتها معضلة البطالة وحماية القدرة الشرائية ومضاعفة الاستثمار وتحسين وتوسيع الخدمات الاجتماعية الأساسية، ونحن إذ نؤيد هذه الاختيارات لأنها تلتقي مع الأهداف التي رسمها حزبنا في برنامجه الانتخابي، بفتح الأفق لتوفير ما يناهز 250 ألف فرصة عمل سنويا طيلة فترة الولاية التشريعية، بما سيمكن من تقليص معدل البطالة إلى 7 % بدل 10 % خلال الفصل الأول من هذه السنة. وتسريع معدل النمو ليصل إلى 6 % خارج الفلاحة مع المحافظة على المستوى العام للأسعار.

إن إدماج الشباب حاملي الشهادات العليا أضحت قضية مؤرقة تحتاج إلى حلول نهائية، وإلى نهج سياسة فعالة لإدماج الخريجين في سوق الشغل، وإذا كانت الحكومة واعية بمحدودية منفذ التشغيل في إطار الوظيفة العمومية رغم مجهود الميزانية (التي تفتح لعام 2008، 16 ألف منصب شغل بدل 7000 في السنوات الماضية) ، فإننا نعلق أملا كبيرا كي تكون سياسة التشغيل مندمجة في منظور توسيع دائرة الاستثمار والإقدام على تقييم جريء لمنظومة التربية والتكوين؛ واعتماد رؤية متجددة حتى تصبح هذه المنظومة ملبية بالدرجة الأولى لاحتياجات السوق الحالية والمستقبلية .

ونحن نجد في التزامكم بإحداث إطار هيكلي تواصلي بين نماذج التكوين والتعليم أداة صالحة لرفع فرص اندماج الشباب في النسيج الاقتصادي والانكباب على تأهيل الشباب بالأولوية في القطاعات الواعدة، مؤكدين على ضرورة إجراء تقييم دوري لنجاعة هذه البرامج وآلياتها لتصحيح مساراتها في الوقت الملائم وتحقيق جدواها الاقتصادية والاجتماعية.

السيد الرئيس،

إن وعي الحكومة بإشكالية التشغيل والتزامها بتخفيف وطأة البطالة بواسطة ما أعلنت عنه من برامج واختيارات؛ سيجد سنده أيضا في عزمها على تسريع التنمية، بمضاعفة الجهود لإعطاء دفعة قوية للأوراش الكبرى، وقد قدم الوزير الأول،(على عكس ما روجه بعض المعلقين في عدد من وسائل الإعلام) وبالأرقام وبالآجال ، المنجزات التي سطرتها الحكومة في برنامجها:

- 1500 كلم من الطرق السيارة في 2010؛
- إطلاق المخطط الثاني لهذه الطرق لإنجاز 350 كلم جديدة؛
- إتمام آخر مقطع من المدار الطرقي المتوسطي في أفق 2011؛
- فك العزلة عن 3 مليون نسمة من سكان المناطق القروية عبر إنجاز البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية؛
- تسريع وتيرة إنجاز الطرق القروية 2000 كلم في السنة بدل 1500؛
- إنجاز مشاريع مهمة في النقل السككي؛

- إتمام الميناء الأول للحاويات وميناء المسافرين والعربات بطنجة المتوسطي. وإتمام الميناء الثاني في أفق 2012؛
- الأوراش الهامة المتعلقة ب: الماء(10سدود كبيرة و60 سدا متوسطا في أفق2012)، الطاقة، البيئة، السكن (150 ألف وحدة سنويا من السكن الاجتماعي) والأوراش الحضرية.

السيد الوزير الأول المحترم،

إلى جانب الأوراش الكبرى أكدتم حرصكم على رعاية المقاولة وتشجيع المبادرة الفردية والاعتناء بالمقاولة الصغرى والمتوسطة عبر اعتماد سياسة ضريبية ميسرة للتنمية وإزاحة عوائق الاستثمار وتيسير التمويل و توفير الموارد البشرية ذات الكفاءة، حيث أعلنتم عزمكم تخفيض نسبة الضرائب لتحسين وضعية المقاولات ودعم قدرتها على الاستثمار، ونحن معكم في وجوب محاربة الغش والتملص الضريبي، حتى تكون لتدابيركم انعكاساتها الإيجابية على المقاولة وعلى الموارد العمومية.

إن الإصلاح الضريبي المأمول هو الذي يرتكز على مراجعة نسب الضريبة على الشركات وعلى الدخل بقصد تشجيع الشغل وتقوية التنافسية، وتخفيض نسبة الضريبة على القيمة المضافة؛ ونحن نعتبر أن ما أعلن عنه التصريح الحكومي في هذا الصدد هو بمثابة استراتيجية ضريبية جريئة من شأنها تقوية القدرة الشرائية للمواطنين وتشجيع الاستثمار.

السيد الرئيس،

إن تسريع التنمية وتوسيع التشغيل يحتاج إلى تنشيط السياسة القطاعية بما يكفل إدماج الاقتصاد الوطني وإعطاء اعتبار أفضل للموارد المحلية وانبعاث قطاعات حديثة رائدة.

وفي هذا السياق نحن نحيي عزم الحكومة نهج سياسة فلاحية جديدة تهدف إلى إصلاح هشاشة القطاع باعتماد نظرة شمولية لإنعاش العالم القروي وتطويره وتحقيق التنمية القروية المندمجة، وبلورة استراتيجية تأخذ بالاعتبار إكراهات المناخ والجفاف وندرة المياه وانعكاسات إعمال اتفاقيات التبادل الحر وتحرير السوق العالمي.

كما نؤكد على أهمية تطوير القطاعات ذات القدرة على النمو وإحداث جيل جديد من العقود البرامج كالصناعات الفلاحية والغذائية ومنتجات البحر والإلكترونيك، والنسيج والصناعة التقليدية، ومكونات السيارات والطائرات، وإعطاء أهمية كبرى لتطوير فروع قطاع الخدمات ومراجعة وتحسين العقود البرامج المبرمة في قطاعات السياحة والصناعة التقليدية والألبسة والاتصالات والمعلوميات.

السيد الوزير الأول،

يعتبر الفريق الاستقلالي، استنادا لبرنامج حزبنا، أن تنمية الصادرات، حلقة رئيسية في إنعاش الاقتصاد، وتوسيع قاعدة التشغيل، بما يقلص عجز التجارة الخارجية، ويطور قدرات بلادنا في الإنتاج والتصدير، ولذلك فنحن نسجل بكل إيجابية الوعي الذي عبرتم عنه، بضرورة تحسين استغلال الموقع الجيواستراتيجي للمغرب كي يصبح قاعدة للتصدير والاستثمار، تستقبل رؤوس الأموال بغرض الإنتاج للتصدير وتعمل فيها المناطق الحرة المغربية بجانب رؤوس الأموال الأجنبية على إمداد الأسواق العالمية بالسلع والخدمات.

السيد الرئيس،

إن تسريع التنمية الاقتصادية، بمواصلة الأوراش الكبرى وإرساء سياسة لتنمية المقاولة وتحقيق الدينامكية القطاعية تحتاج إلى مناخ تتوجه فيه السياسة الاقتصادية والاجتماعية أساسا نحو محاربة الفقر والتفاوت وتعبئة جميع الوسائل لتقوية التماسك الاجتماعي وترسيخ قيم التضامن والاندماج، بدءا بتعميم وتكثيف الخدمات الاجتماعية الأساسية وإرساء سياسة طموحة للتحويلات الاجتماعية و النهوض بالاقتصاد الاجتماعي والحرص على تدعيم أساليب ووسائل إدماج ذوي الاحتياجات الخاصة والفئات ذات الوضعية الهشة ورعاية وحماية الأشخاص المعاقين وبذل عناية خاصة بالمقاومين. ونهج خطة جريئة لتسريع محاربة الأمية.

لقد أفصحتم ـــ السيد الوزير الأول ـــ عن التدابير التي تعتزمون بواسطتها تحقيق الالتزامات الاجتماعية الواردة في برنامجكم، وهي تدابير مدققة وتستهدف مختلف الشرائح المعنية، وتؤكد تركيزكم على البعد الاجتماعي في الانتقال الديمقراطي، ووعيكم بأن ما حققته بلادنا من مكاسب سياسية، ينبغي تعزيزها وتحصينها، فإنها في نهاية المطاف ليست غايات في حد ذاتها، ولا قيمة لها، إذ لم تكن جسرا متينا، وقاعدة صلبة لتحقيق العدالة الاجتماعية، وتغليب روح التضامن والتكافؤ من أجل إقرار العدل والمساواة في إنتاج خيرات البلاد وتوزيعها.

السيد الرئيس،

إن من أهم الإصلاحات التي يصبو إليها الشعب المغربي، إرساء نظام للجهوية المعمقة كفيل بتفجير الطاقات الهائلة التي تتوفر عليها البلاد، وبإشراك المواطنين في تدبير شؤونهم في نطاق ست أو سبع مجمعات اقتصادية للتنمية الجهوية لها ولمنتخبيها سلطات واختصاصات واسعة على غرار اللاندير ز الألمانية، كما كان يأمل ذلك المغفور له الحسن الثاني، ولعل تمتيع أقاليمنا الصحراوية بالحكم الذاتي الذي اقترحه جلالة الملك محمد السادس على المنتظم الدولي، والذي نعتته الدول الوازنة بالمشروع الجدي ذي المصداقية، سيكون نموذجا مواتيا وفرصة سانحة لخلق هذه المجموعات السالفة الذكر في ظل نظام فدرالي للمملكة المغربية الحداثية المتضامنة والمتوجهة إلى المستقبل الزاهر بكل ثقة.

ونحن نعتقد أن ذلك لن يكون إلا رجوعا للأصل والأصالة التي تميز بها مغربنا العزيز عبر القرون.

إننا نسجل بكل إيجابية التزامكم باعتماد مخطط خماسي أول 2008-2012 لتطوير آليات عمل الوحدات الترابية وتأهيلها، وعزمكم على تحيين الميثاق الجماعي، بما يساير رهانات الديمقراطية المحلية ودعم قدرات الجماعات المنتخبة وحرصكم على إصلاح نظام الحكامة بمحاربة الرشوة وتحديث الإدارة واعتماد مقاربة جديدة في سياسة المجالات بالعمل على ضمان انخراط كل الجهات في النمو باعتماد المنهجية المرتكزة على النتائج، والإقدام على إصلاح القانون التنظيمي للمالية وتدبير الميزانية بما يتلاءم ومتطلبات هذه المقاربة التي أكدتم أنكم ستضعون في إطارها القواعد المؤسسة لسياسة المدينة والتنمية المندمجة للمجالات، مع إعطاء الأولوية لمشاريع التنمية القروية، وإطلاق برنامج وطني للمدن الجديدة وبرامج تأهيل وتنمية المراكز الصاعدة في الوسط القروي.

إن هذه الاختيارات تضمن للحكومة ـــ في رأينا ـــ وسائل تصريف منظورها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير الآليات الضرورية لتعميق الإصلاحات الجارية في مختلف القطاعات بهدف تقريب الخدمات من المواطن وإشراكه في تدبير شؤونه وإسهامه في التنمية البشرية المستدامة.

السيد الرئيس،

لا يمكن الحديث عن أية تنمية دون تأهيل العنصر البشري، فإدماج المغرب في مجتمع المعرفة والإعلام وتقوية مركزه الدولي، يمر حتما عبر تأهيل نظامه التعليمي، وقد أعلن الوزير الأول أن العمل الحكومي في هذا الصدد سيرتكز على رفع وتيرة إنجاز برنامج الميثاق الوطني للتربية والتكوين وهو على مشارف نهاية العشرية الأولى للإصلاح لاستشراف الآفاق وصياغة التوجهات الجديدة.

ويهمنا في هذا الصدد أن نؤكد أن تأهيل الموارد البشرية يرتبط في برنامج حزبنا بتطوير سياسة التربية والتكوين وإرساء سياسة ثقافية منفتحة و مواجهة التحدي الإعلامي، وما تقتضيه عولمة الفضاء الإعلامي والتقدم التكنولوجي من تغيير في السياسة الإعلامية الوطنية حتى تكون مساهما فاعلا في بناء شخصية المواطن وتحصين انتمائه الحضاري مع توسيع فضاءات الحرية، وقد سجلنا بهذا الخصوص التزام الحكومة بتعديل قانون الصحافة والنشر، بما يمكن من ممارسة حرية الصحافة وإلغاء العقوبات السجنية المرتبطة بها وإحداث آليات جديدة في المهنة كالمجلس الوطني للصحافة ودوره في إعمال قواعد مهنية واضحة.

السيد الرئيس،

لابد أن نسجل حرص البرنامج الحكومي على مواصلة مجهودات بلادنا لتقوية مركزها الدولي لخدمة قضايا الأمن والسلم والاستقرار في العالم، وتأكيده على جهود تفعيل بناء اتحاد المغرب العربي ومساندة القضايا العربية والإسلامية والتعاون الاستراتيجي مع إفريقيا وتطوير شراكاته مع أوروبا وبلدان أمريكا.

والالتزام بدعم مشروع إصلاح الجهاز الدبلوماسي ليكون دائما في مستوى الدور المطلوب من المغرب أن يقوم به بحكم موقعه الجيوستراتيجي.

ونحن نؤكد من جديد أن من الأولويات التي ينبغي أن ترتكز عليها السياسة الخارجية للمغرب التمسك بوحدة ترابه والعمل على احتلال موقع جدير به في المحيط العالمي وتكثيف مساعيه لخدمة المصالح المشتركة مع البلدان الصديقة والشقيقة وتقوية التعاون الخاص بين دول الجنوب وتثبيت السلام ونصرة قيم العدل والتضامن والتعاون.

إن هذه المهام لم يعد ممكنا أن تنفرد بها الدبلوماسية بمفهومها التقليدي، ولذلك فنحن ندعو إلى تدعيم التمثيل الدبلوماسي الرسمي بتشجيع جميع المبادرات، في إطار الدبلوماسية البرلمانية والاقتصادية والشعبية للمجتمع المدني بمختلف مكوناته في إطار البعثات والوفود أو

المغاربة المقيمين بالخارج، في نطاق تعبئة مواطنة مستمرة لرفع راية بلادهم والدفاع عن قيمها ومصالحها.

السيد الرئيس،

إن حكومتكم السيد الوزير الأول التي تضم إلى جانب من كانوا يحققون النتائج ويسجلون الأهداف في الحكومة السابقة، وجوها جديدة من نساء ورجال المغرب الأكفاء المؤمنين بمستقبل بلادهم، هي حكومة الأمل والاستمرارية والتحرك والتوجه نحو الأمام.

إننا نتوقع أن هؤلاء جميعا سيلتزمون ببلورة التصريح الذي تقدمتم به، وسيعملون بكل تفاني وجدية لترجمته إلى الواقع الملموس حتى يحس كل مواطن في القرية والمدينة والأرياف بتحسين مستوى معيشته يوما بعد يوم، بفضل السرعة في إنجاز المشاريع السياسية والاقتصادية والثقافية التي سيتضمنها المخطط وكذا قوانين المالية الخمس المقبلة.

السيد الوزير الأول،

إن المغرب بلد فقير من موارد الغاز والنفط ولكنه غني بإنسانه، ولذلك فإن بلادنا مدعوة لمواصلة تنمية رأسمالها الأساسي بالتكوين والتربية والثقافة، حتى يرد الاعتبار، كل الاعتبار للرأسمال البشري ولعمل الإنسان المغربي.

السيد الوزير الأول،

إن حكومتكم ـــ حكومة صاحب الجلالة ـــ ستبقى مستنيرة بتوجيهاته السامية التي تهدف إلى تأمين العيش الكريم للمواطن المغربي الذي يستحق الخير، كل الخير في ظل الملكية البرلمانية الدستورية، والوحدة الترابية والديمقراطية، واحترام الحريات الفردية والجماعية والتنمية المستدامة والتوزيع العادل للزائد في القيمة الذي سيخلقه العمل الدؤوب لكل أطراف الإنتاج في نظيم اقتصادي لا مجال فيه للامتيازات أو الغش أو الرشوة ولا لاستغلال النفوذ هذه الآفات التي تعوق التقدم المنشود لمجتمعنا، وتحت رقابة سلطة قضائية مستقلة تسهر بكل صرامة وحزم على تطبيق القانون.

ـــ ذلك هو المغرب الذي نريد.

ـــ ذلك هو المغرب الذي ينبغي أن يتحند له الجميع.

ـــ ذلك هو المغرب الذي نجد ملامحه في برنامجكم.

ـــ ذلك هو المغرب الذي ستجدوننا نحن في الفريق الاستقلالي بجانبكم معبئين لأجله مع إخواننا في فرق الأغلبية بمجلس المستشارين التي دأبت على تنسيق أعمالها يدا في يد لخدمة الصالح العام.

وفقنا الله لما فيه خير هذه الأمة تحت القيادة الرشيدة لأمير المؤمنين.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس. والآن الكلمة للأخ المعطي بنقدور باسم التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد المعطي بنقدور:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة الوزراء،

يشرفني باسم فريق التجمع الوطني للأحرار أن أتدخل في مناقشة التصريح الحكومي أمام مجلس المستشارين.

السيد الوزير الأول المحترم، اسمحوا لي في البداية أن أتقدم باسمي الخاص وباسم فريقي بالتهاني على الثقة المولوية السامية التي أحاطكم بها صاحب الجلالة ومعكم إخواننا الوزراء المعينون في فريقكم الحكومي، كما لا تفوتني هذه الفرصة لأنوه بباقي أعضاء الحكومة الدين تم تجديد الثقة فيهم، وهو ما يؤكد صواب اختياراتنا السياسية ويعبر عن الارتياح للمجهودات التي بذلناها جميعا مع الحكومة السابقة.

وإن مجلس المستشارين بتركيبته المتنوعة يعد خير محاور للحكومة في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، خصوصا فيما يتعلق بمناقشة التصريح الحكومي. وحوارنا معكم لن يخرج عن إطار التخصص و المسؤولية في الدفاع عن مختلف الشرائح الاقتصادية و الاجتماعية التي نمثلها داخل هذه القبة المحترمة.

والتصريح الحكومي جاء بالمواصفات التالية في نظرنا:

أولا: إن التصريح الحكومي جاء مستمدا أهدافه ومراميه من الأرضية التي وضعها صاحب الجلالة في خطابه الأخير أثناء افتتاح هذه الدورة التشريعية، والذي حدد فيه بتوجيهاته السامية اختيارات المغرب الكبرى وأسبقيات الأمة.

ثانيا: الانتساب السياسي أو المرجعية السياسية للبرنامج الحكومي:

هنا لا نختلف في هذا الشأن كون هذه الحكومة انبثقت من المنهجية الديمقراطية التي حددتها نتائج اقتراع 7 شتنبر الأخير، رغم بعض المؤاخذات التي لا نختلف بشأنها والتي سنعود إليها في المحور الأخير من هذه المداخلة. وتأتي كذلك بعد عدة مشاورات حزبية حول القطاعات والبرامج والتصورات لبلورة مشروع برنامج متفق عليه ويترجم رؤى واختيارات كافة مكونات الحكومة، والتي كانت إبان الحملة الانتخابية جد متقاربة ومتجانسة في إطارها العام مع برنامج حكومة التناوب والحكومة الأخيرة والتي نعتقد بأنها تركت نوعا من الارتياح لدى المواطنين ومكونات الحكومة التي قادت بجانب ملك البلاد العديد من الإنجازات، وفتحت أوراشا مهمة وكانت قوام المسيرة التنموية، ولبنة أساسية للمشروع الإصلاحي والمسار التنموي للبلاد.

وانطلاقا من هذه الثوابت جعلت الحكومة من أولى التزاماتها مواكبة ومسايرة الأوراش الكبرى وتتبع مراحل تنفيذ المشاريع التنموية ليكون لمبدأ الاستمرارية دافع ومعنى.

ثالثا : تدعيم القضية الوطنية والتشبث بوحدتنا الترابية:

لقد أولى البرنامج اهتماما للتعبئة والتجند والتشبث بقضية المغرب الأولى والتصدي للمناورات والمؤامرات التي تحاك ضد إرادتنا القوية في السلم والسلام وتجنيب المنطقة المغاربية من أي نوع من الحروب والدمار. وإن هذا الأسلوب المضيء بالعقلانية والثبات هو ما أشار إليه صاحب الجلالة نصره الله، حيث دعا إلى الالتزام بالمبادئ ذاتها والبحث عن حلول حضارية متشبعة بقيم السلم والحوار حين اقترح منح أقاليمنا الجنوبية حكما ذاتيا موسعا في نطاق سيادة المملكة ووحدتها الترابية.

وهو اقتراح مستمد من روح الديمقراطية وحقوق الإنسان في العيش في أمن وأمان، وينهل من خيار الجهوية ويتماشى مع نهج اللامركزية، ولا بديل عنه بعد أن أخفقت وباءت بالفشل كل المحاولات السابقة لحل هذا النزاع المفتعل.

ويرى جلالة الملك، باعتباره الساهر الأمين على كرامة الوطن وسيادته ووحدته، والضامن لنهضته وازدهار جميع ربوعه، أن المغرب يظل بهذا التوجه وفيا لالتزامه الثابت بالتعاون الصادق مع المنتظم الدولي ومع أمينه العام من أجل الإسهام في إيجاد حل سياسي توافقي تنخرط فيه بجدية كل الأطراف المعنية فعلا بهذا النزاع.

رابعا: المقاربة الاقتصادية والاجتماعية للبرنامج:

في قراءتنا للبرنامج نجده قد قارب في شموليته معظم القطاعات ووقف عند مبادئ وثوابت تحظى بإجماع مكونات المجتمع المغربي، بما فيها الأحزاب، خصوصا فيما يتعلق بمواصلة الأوراش الكبرى، ثم السعي من أجل تحقيق نسبة أكبر من النمو تناهز6% و كذا سن سياسة فلاحية جديدة وتحقيق إصلاحات في التعليم والقضاء.

هذا بالإضافة إلى أفكار و طروحات يأملها الجميع وهي قابلة للتحقيق من قبيل الرفع من عدد مناصب الشغل من 200.000 حاليا الى 250 ألف سنويا وهو مجهود قابل للتطبيق قياسيا، و يدخل في إطار معركة المغرب الكبرى في التخفيف من حدة البطالة و التي ترون أن المشروع وعد بتخفيضها الى نسبة 7%، وهو معدل يشكل إحدى طموحاتنا و مقبول قياسا على مستواه في الدول النامية.

كما أن التصريح رفع من طموحاته في مجال السكن الاجتماعي الى 150 ألف وحدة. وأشار في هذا الصدد الى ضرورة التشجيع عبر الإعفاءات على الضريبة كآلية لتوازن السوق.

وفي المجال الفلاحي، فقد أعد البرنامج العزم على تطوير الزراعات المعاشية وتنمية تربية المواشي وتشجيع المشاريع المندمجة المتعلقة بالسقي الصغير والمتوسط، وتوفير مياه السقي التكميلي، لكن يتوجب الإشارة إلى أن ذلك يتطلب تحصينا من التقلبات المناخية التي قد تعصف بهذا الطموح، وهو الشيء الذي جعل البرنامج يقر على ضرورة الرجوع الى سياسة السدود، حيث وعد ببناء 10 سدود كبيرة و60 سدا متوسطا وصغيرا في أفق سنة 2012.

وأخلصكم القول هنا أني بقدرما أنا جد متفائل لهذه النية فإني في نفس الوقت أتمنى، السيد الوزير الأول، أن تعدوا برنامجا متكاملا خاصا بالتمويل لهذا المشروع مع إيلائه ما يكفي من الاهتمام، تفاديا لأي عثرة في وجه تحقيقه.

وفيما يتعلق بحماية القدرة الشرائية:

أعلن البرنامج الحكومي تخصيص 19 مليار درهم في ميزانية صندوق المقاصة أي بزيادة 7 مليار، لتدعيم المواد الاستهلاكية وتحسين القدرة الشرائية.

والسبب في ذلك هو تأثر الاقتصاد المغربي بالعوامل الخارجية خاصة الصدمة القوية لارتفاع أثمان البترول، ثم انخفاض سعر الدولار وما خلفاه من تأثير على السوق العالمي على مستوى الإنتاج والكلفة،

لينضاف إلى الضغط الخارجي على ضغط الجفاف الذي عرفته بلادنا السنة الماضية.

وهذا الأمر ليس مفاجئ بالنسبة للمغرب فلقد استبقنا الأمر ونبهنا إليه السنة الماضية وعرف مجلسنا نقاشا كبيرا مع أعضاء الحكومة المعنيين آنذاك واتفق على ضرورة التفكير في حلول بديلة وتشديد الحرص على تغيير وتحسين تدبير صندوق المقاصة وتشجيع استغلال الطاقة الشمسية، والإسراع في استغلال مصنع للطاقة، ونحن بهذه المناسبة نجدد الدعوى للتفكير في هذه التوصيات أو فتح نقاش مسؤول حولها من جديد وفي انتظار ذلك وأمام هذه الوضعية الاجتماعية والاقتصادية تبقى اقتراحات الحكومة مقبولة الى حد ما وبتجاوز لأننا نريد حلا حقيقيا وجديا، وذلك بالنظر الى تحسين الأجور، وتشجيعات جبائية لنلمس دعما حقيقيا للقدرة الشرائية للمواطنين.

وقد أشار برنامجكم أيضا الى التخفيض التدريجي للضريبة على القيمة المضافة للوصول إلى 18% والتحرير التدريجي لبعض الخدمات العمومية.

كما وعد بتقوية برنامج محاربة الهشاشة الاجتماعية، من خلال خلق شركة خدمات ومؤسسات القرب، وتطوير عرض الخدمات الاجتماعية القاضي بإحداث 800 مركز اجتماعي.

وفي مجال تأهيل المقاولة، أكد المشروع على دعم المقاولة ومرافقة نموها قصد ولوج الأسواق الجديدة والمحتملة وتخصيص حصة أدنى من الصفقات العمومية للمقاولات الصغرى والمتوسطة وتسهيل شروط الوصول إلى مصادر التمويل.

وبشان الاستثمار، نص هذا المشروع على حجم الاستثمار المرتقب إذ سيبلغ ضعف ما تم انجازه في السنوات الأخيرة، مبرزا أن الحكومة ستعمل على إعطاء دفعة جديدة للأوراش الكبرى لضمان إقلاع اقتصادي حقيقي من أجل خلق مزيد من فرص العمل.

وهنا اسمحوا لي، السيد الوزير الأول المحترم، أن اطلب من سيادتكم مزيدا من التوضيح في هذا الشأن لأننا جميعا نضع آمالا كبيرة على الاستثمار من أجل رفع نسبة النمو ومن أجل توفير مناصب الشغل.

إن المستثمر المغربي للأسف لا يجد مكانا له أمام التشجيعات التي يحظى بها المستثمر الأجنبي، و الفرق واضح من حيث قيمة الاستفادة ونوعها بين المستثمرين الأجانب و نظرائهم المغاربة.

وعلاقة بالاستثمار، فقد أشار التصريح الحكومي أيضا الى أن الأوراش الكبرى ستحظى بالأولوية، خاصة تعزيز البنيات التحتية كالماء والطاقة والمعادن والصيد البحري والسياحة والصناعة التقليدية.

واستدل في مجال الطرق بتقديم الأرقام ونص أيضا على الرفع من وثيرة الانجاز ونسبته بالمقارنة مع الخمس سنوات الماضية.

وفي مجال الصحة، أصدقكم القول، السيد الوزير، أن ما جاء به التصريح الحكومي في مجال الصحة يبقى غير مقنع وغير كاف، فالصحة قطاع حيوي يتوجب علينا أن نتعامل معه بأسلوب التدبير بدل التضميد، إذ يجب أن نقر أن المواطن المغربي غير منصف في مجال الصحة والتطبيب وأن جل الحكومات والبرامج والميزانيات تتعامل مع مشكل الصحة بنظرة التجاوز على اعتبار أن مشكل الصحة أكبر من حجم الميزانية وأن الخجل يغلب علينا كلما لامسنا عن قرب معاناة المرضى أمام المستشفيات والمستوصفات، خاصة بالعالم القروي وبالمدن الصغرى.

إن تاج الصحة، السيد الوزير الأول المحترم، يتطلب منا أكثر من وقفة، ولا يخفى عليكم أن الوضعية تزداد سوءا على سوء، خاصة كما قلت في العالم القروي.

إن تدبير الملف الصحي يجب أن يحظى باهتمام أكبر وأن يعالج بطريقة تضمن الحق في العلاج و التطبيب للمواطنين المغاربة باختلاف مستوياتهم الاجتماعية. ويجب أن نقر بالحقيقة وأن نعلن أنه ليس من المقبول أن لا يجد الضعيف مكانا للعلاج والتطبيب، ومن غير المنصف أن نرى إهمالا ونقصا واضحا في بعض المراكز الصحية بالعالم القروي، إن وجدت.

حقيقة إن المجانية والجودة أصبحت في وقتنا هذا مثارا للنقاش، لكن توفير العلاج وتجهيز المستوصفات من واجبات الحكومة ومسألة التدبير والتسيير تبقى قابلة للنقاش فيما بيننا.

وفي مجال التعليم، فقد وضع التصريح الحكومي بالفعل قطاع التعليم ضمن أولوياته: نحن نعيش في نصف عقد من الزمن على انطلاق العمل بالميثاق الوطني للتربية والتكوين، وهي حقيقة شدت إليها كل الاهتمام وعقدت عليها الآمال لتطوير هذا القطاع والدفع به من أجل المساهمة الفعالة في تحقيق الآمال الحاضرة والمستقبلية للسياسة الاقتصادية والاجتماعية، لما لها من صلة مباشرة بمؤشرات التنمية البشرية. وهو أيضا القطاع الرادع القوي لتردي مستوى الأوضاع الاجتماعية كالفقر

والجهل والأمية والإقصاء والتهميش وعدم القدرة على المساهمة والاندماج في التخطيطات التنموية.

السيد الوزير الأول المحترم،

إننا في التجمع الوطني للأحرار نؤمن صادقين أن للمعرفة والتكوين سحرا قويا لتسريع وثيرة نمو المستوى الاقتصادي والحضاري والسياسي والاجتماعي. وفي هذا الصدد نولي أهمية لمسألة تعميم التمدرس القروي والتصدي لعملية الهدر المدرسي، وندعو إلى تحسين الوسائل البيداغوجية والتشجيع على استعمال اللغات، وتأهيل حكامة النظام التربوي، وهي أمور حلها تطرق إليها البرنامج الحكومي. ومن باب تقريب وتوضيح الرؤى، فنحن نطرح بعمق السؤال المتعلق بالجودة والمجانية وأية استراتيجية قادرة على بلورة منهجية توافقية لهذا الاختيار الذي يخلق انسجاما بين التكوينات المعتمدة، والانتظارات الاقتصادية بصفة عامة.

كما أننا في نفس الوقت نتساءل عن دور القطاع الخاص ونظرة الحكومة إلى هذا الشريك وعلاقتها به، في إطار استراتيجية تعاقدية مسؤولة قادرة على دفع القطاع الخاص للمساهمة الفاعلة في تكوين الجيل الجديد القادر على المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا.

كما أننا في ذات الوقت نتساءل عن التدابير التي تنوي الحكومة اتخاذها لتفعيل مبادرة تكوين 10 آلاف مهندس في مدة ولايتها ؟

وفي الجانب الاجتماعي، فنحن نشجع الحكمة في اختيار الحكومة مواصلة العمل في إطار المبادرة الوطنية للتنمية التي ألفت بالفعل أسلوب العمل بالاختزالية التي تقصي العنصر البشري من التخطيط التنموي، الذي ظل محصورا في المنظور الاقتصادي وتغييب الاهتمام بالإنسان كمحور كل تنمية وكأداة فاعلة لها.

وإن مسالة الاهتمام بتوفير الخدمات الأساسية للمواطن ظلت طوال الحكومات المتعاقبة نتعامل معها بأقل أهمية وأقل تكلفة، وذلك على حساب إعطاء الأولوية للمشاريع الكبرى لأنها قد تكون منتجة للآثار الخارجية وللتنمية القابلة للتعميم، وهي السياسة التي كانت سببا في تعثرنا وكانت السبب المحدث للفقر والتهميش واتساع هوة التفاوت بين الجهات والأفراد.

وفي هذا الصدد إننا نعتبر أن اقرب وأوسع السبل لتدارك التفاوت بين الجهات ولضمان نجاعة التنمية وتعميمها يكمن في تعميق دور الجهوية.

وإننا في التجمع الوطني للأحرار سنعمل على إقناع حلفائنا في الأغلبية اعتماد المنهجية الجهوية في كل التخطيطات والبرامج التي تروم خدمة الإنسان ومحيطه وتقريب الخدمات الأساسية والبنيات التحتية لتكون سياستنا التنموية فاعلة وفعالة نضع بها حدا للتفاوت بين الجهات، ونضمن بها توزيعا عادلا لمشاريع الاستثمار والتنمية.

فنحن نتساءل لو تداركنا من قبل هذه الهفوات وكنا نملك نفس هذا الاهتمام، أما كان لمؤشر التنمية أن يكون في مراتب مرضية ومشرفة؟

وأننا معكم نعقد الآمال على المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بمكوناتها وأبعادها النظرية وتطبيقاتها العلمية وبتطوراتها بصفة عامة ونتائجها السوسيواجتماعية القادرة على خلق انسجام مع المجهودات التنموية والمؤهلات السوسيو اقتصادية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

أيها السادة،

السيدة المستشارة المحترمة،

صحيح أنه كلما أحسنا التمعن في كل فقرة من البرنامج وفي كل الرؤى والتقييمات لكل المجالات، وجدناه يصب في اتجاه واحد هو التنمية والكرامة والثقة.

وتجربتنا في العهد الجديد هي الخروج من نفق أصبح مظلما نحو طريق سوي مضيء بالآمال ومفعم بالتحديات التي اعتاد المغرب، ملكا و شعبا، خوضها عبر الأجيال.

إن مشاغلنا هي تراكم لواقع لا يمكن أن نتفاداه، وناتج عن تسيير ورؤية أعيتها السنون، وأنهكها التواكل وتآكلت مع مرور الأيام ومع التطور الحتمي للمجتمع، وآفاقنا اليوم محاصرة برواسب ماضينا وباعتبارات الوضع الدولي. لذا، علينا أخذ الحيطة و الحذر من تداعيات العولمة ومن النظام العالمي الاقتصادي الجديد ومن الرأسمالية المسيطرة وعلينا أن نعلم أننا نعيش في وسط دولي تتقاذفه الأمواج، ويجب أن نستوعب أنه ليست هناك سياسة ولا مخطط صالح لكل الأزمات ولكل

الشعوب، بل الحيطة واجبة، والانضمام والانسجام في برامج هذا العالم أمر حتمي مهما كانت الصعوبات ومهما كانت الطريق شائكة.

والمستقبل لن يكون إلا في مستوى هذا الشعب الأبي الذي حباه الله ومن ضمن ما أعطاه قيادة شابة حداثية.

إن مساندتنا للحكومة جاءت انسجاما مع مواقفنا طيلة العقد الأخير والذي كنا نطالب فيه دوما بحكومة مسؤولة، سنتها المنهجية الديمقراطية وتتحمل فيها الأحزاب المسؤولية لتعزز دور الحكومة و الأغلبية والمعارضة على وجه سواء.

ثم مساندتنا جاءت انطلاقا من قناعاتنا السياسية أولا وقبل كل شيء، لأننا خلال الحملة الانتخابية نادينا بالتصحيح والإصلاح، وعرضنا برنامجا انتخابيا ترجمنا فيه رغبة الشعب وآماله. إذن هي نابعة من منطلق التزاماتنا الانتخابية وتعاقدنا مع المواطنين.

ونساند الحكومة لأن جلالة الملك، وهو الذي يشعر بحاسته التي تربطه مع الشعب المغربي التواق للنماء، عمل على تحقيق آماله ومهد لذلك بمواقف وتوجيهات وبناءات هادفة إلى وضع المغرب على قاطرة الديمقراطية الحقة وعلى قاطرة العهد الجديد.

وبهذا نحن نساند الحكومة إخلاصا منا للوطن وللملك وللشعب ونجاحها هو نجاح للمغرب لدخول العهد الجديد بديمقراطية عادلة، يكون فيها الإنسان كريم مكرم، فيها المواطن حر في أفكاره وعمله وإرادته، محمي من الظلم، محمي من التجاوزات، وتقوم فيه المؤسسات بدورها، ويكون الحكم للشعب بانتخابات نزيهة، تعرف مشاركة وحماسا أكبر، ليكون الجميع مسؤولا ومساهما ومحاسبا ومقتنعا. وهذه أمانة على عاتق الجميع، حكومة وأحزابا وإعلاما ومؤسسات، من أجل محاربة الإقصاء الإرادي وإحباط الشعور باليأس وعدم الاهتمام والاكتراث، حافزنا في ذلك الانتقالات التي يمر بها المغرب والإصلاحات الجارية والأوراش المفتوحة والتي تشهد على سير غير مسبوق نحو الرهان الأكبر للمشروع الوطني، الذي وضعه صاحب الجلالة نصره الله.

إنه أصبح وجوبا على الجميع، باسم الأمانة، باسم المسؤولية الوطنية، الشخصية والجماعية، أن نسترجع الثقة ونحيي الأمل ونوقد الهمم للتصدي لليأس والظلامية باسم أجيال الأمس الذين ضحوا في سبيل أن ننعم بديمقراطية المؤسسات، وباسم الجيل الحاضر التواق للحرية والنماء، وباسم جيل الغد الذي ينتظر منا توفير حياة كريمة و مستقبل أفضل يحقق آماله و طموحاته.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الرئيس الذي كان آخر.. هذه الساعة الواحدة، كان هذا آخر متدخل في هذه الجلسة الصباحية، وأذكر أن الجلسة المسائية ستعقد على الساعة الرابعة لاستكمال التدخلات.

رفعت الجلسة.